مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

مراجعة كتاب:"خير الدين حسيب، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات"

أ. عزيز محمود العصا

باحث وعضْوُ الهيئةِ الإداريَّةِ في معْهَدِ القُدْسِ للدِّراساتِ والأبْحاثِ/ جامعةُ القدسِ، فِلَسْطينُ.

aziz.alassa@yahoo.com

مستخلص

تهدف هذه المراجعة إلى مناقشة وتحليل التقرير النهائي لمشروع استشراف الوطن العربي الممتد بين عاميْ 1988 و2015. والذي جاء كدراسة شاملة حول مستقبل الوطن العربي، تقدم بدائل لمواجهة ما يقابله من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية. وقد تطرقت الورقة إلى إطار نظريّ تم فيه استعراض مصطلح المستقبل ومفهومه، ومناقشة مفهوم الزمن والتخطيط الاستراتيجي، وصولًا إلى الإجابة على السؤال الملحّ "لماذا تزداد الحاجة إلى استشراف المستقبل يوماً بعد يوم؟؛ مما شكل مدخلًا (نظريًّا) لقراءة مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي قيد النقاش وتحليله.

تناولت المراجعة ما جاء في التقرير، الذي صاغه مجموعة من العلماء العرب، بجهد كبير استمر طويلًا، وتضمن أربعة أقسام، هي: 1) الاعتبارات المعرفية والمنهجية، 2) الماضي والحاضر والآفاق العالمية والإقليمية، 3) مشاهد المستقبل العربي وما يلزم لكل منها من سياسات وآليات للتغيير، 4) جسور مع المستقبل. كما تم استعراض المشاهد الموصوفة في هذه الدراسة ومقارنتها مع الواقع؛ إذ لم تستطع الدراسة توقع بعض الأحداث الكبرى كانهيار الاتحاد السوفياتي. وانتهت المراجعة بعدد من التوصيات، أهمها: جعل هذه الدراسة أساسًا لدراسات قادمة لمستقبلات الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: الاستشراف، دراسات المستقبلات، مشاهد المستقبل العربي.

---

*باحث وعضْوُ الهيئةِ الإداريَّةِ في معْهَدِ القُدْسِ للدِّراساتِ والأبْحاثِ/ جامعةُ القدسِ، فِلَسْطينُ.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمى للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

A Book Review: "Khairuddin Hasib, The Future of the Arab Nation: Challenges and Options"

By: Aziz Mahmoud Al-Assa
Jerusalem Institute for Studies and Research
Al-Quds University
Palestine

Abstract

This review aims to discuss and analyze the final report of the Arab World Outlook Project for the period 1988 - 2015. The project served as a comprehensive study on the future of the Arab world that introduced alternatives to encounter political, social and economic challenges. The paper rendered a theoretical framework in which the concept of the future, time and strategic planning were thoroughly discussed in an attempt to answer the pressing question, "Why is there a need to anticipate the future all the time?" This comprised a theoretical approach to review and analyze the above-mentioned project.

The review dealt with what was stated in the report, which was drafted by a group of Arab scholars as a result of diligent efforts on their part. The report included four sections: 1) Cognitive and methodological considerations. 2) Past, present, and regional and global prospects. 3) Scenes of the Arab future with concurrent and inherent policies and tools of change. 4) Bridges for the future. The study also aimed at probing the applicability of the described prospects on the ground. For example, the study could not predict some major events such as the collapse of the Soviet Union. The review concluded with a number of recommendations, the most conspicuous of which is to set this study as a database for future studies pertaining the future of the Arab world.

Key words: Outlook, future studies, prospects of the Arab future.

* Researcher and Board Member of the Jerusalem Institute for Studies and Research, Al-Quds University, Palestine.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمى للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

مقدمة

المستقبل مصطلح جدلي، اختلفت فيه آراء العلماء: يرى المستقبلي الأمريكي جيمس داتور: "المستقبل هو الحاضر في زمان لاحق، والإيطالية الينورا بي. وتؤكد ماسيني أن المستقبل هو "الزمان القادم". أما وليد عبد الحي فيقول: "المستقبل يمثل الآتي بعد الحال، أي أنه الحلقة الأخيرة في السلسلة الزمنية التي تبدأ بالماضي ويتوسطها الحاضر"[1]. ليس هذا وحسب، وإنما هناك تعريفات وجدلاً بين العلماء لا يتسع المجال لذكره.

لقد أدركت البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أهمية استشراف المستقبل في منتصف القرن العشرين[2]، إلا أن التفكير العلمي في المستقبل لم يتبلور على نحو واضح إلا منذ عقد الستينيات من القرن الماضي صعودا[3].

وأما الدول العربية، فقد أدركت في السنوات الأخيرة أهمية استشراف المستقبل كضرورة للنجاح والاستدامة، حتى لا تتعامل مع المتغيرات المفاجئة دون تخطيط، فالحكومات والمؤسسات التي لا تمتلك خارطة طريق واضحة، من خلال استشرافها للمستقبل، ستواجه مجموعة من الأخطار، حيث سيصعب عليها اتخاذ القرارات السليمة، وقد تتخذ عدداً من القرارات التي تحد من قدرتها على مواجهة المتغيرات والاستمرارية بنجاح[4].

(1) الرمضاني، مازن (2021)، ص: 5.

(2) الهنداوي وآخرون (2017)، ص: 14.

(3) الرمضاني، مازن (2021)، ص: 4.

(4) الهنداوي وآخرون (2017)، 14.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الإطار النظري

الاستشراف في معجم المعاني الجامع: اِستشراف: مصدر اِستَشرَفَ، صَعِدَ البُرْجَ للاِسْتِشْرَافِ عَلَى الْمَدِينَةِ: لِلإِطْلالِ عَلَيْهَا مِنْ أَعْلَى والنَّظَرِ إِلَيْهَا. والاستشراف: وضع اليد على الحاجب للاستعانة بذلك على الرؤية (فقهية) واستشراف السوق: استطلاع أحوال السوق وإمكاناتها في المستقبل[1].

أما الاستشراف اصطلاحًا، فهو فنَّ وعِلْمَ تَشكيلِ المستقبل، وهو مَهارة عملية تَتضمن رسم نَهْجٍ استباقيٍّ واعتماد سيناريوهات يمكن تَحويلها إلى واقعٍ ملموس يَرتقي بالعمل الحكومي على أُسُسٍ ومعايير مبتكرة. وتم تعريف استشراف المستقبل على مستوى الاتحاد الأوروبي على أنه: **عملية منهجية تَشاركية تَقوم على جمع المعلومات المستقبلية ووضع رُؤى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ في الوقت الحاضر**[2].

يبني الاستشراف إطاراً شاملا مع كل ما يترتب على ذلك من تعقيدات منهجية؛ فهو يرمي إلى بحث الآفاق المختلفة للمستقبل بكل تشابكاته وتفاصيله، كما أنه يلتزم بارتياد المتوقع والمأمول به، كما يمتد بنظره إلى الأفق الزمني الذي يتسع لترجمة الطموحات إلى واقع، والذي يسمح بربط وتتابع الظواهر المختلفة في دراسة شاملة[3].

التقسيم التقليدي للزمن هو: الماضي والحاضر والمستقبل. الماضي اكتملت حركته، والحاضر في

(1) معنى الاستشراف في معجم المعاني. ينظر الرابط الآتي:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/استشراف/ (accessed at 26/04/2022).

(2) الهنداوي وآخرون (2017)، ص: 23.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 19.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

حالة صيرورة لم نعد قادرين على التحكم فيه، أما المستقبل فهو الأكثر قابلية للتحكم فيه، وهو يمتد إلى ما لا نهاية. وقد استقرت الدراسات المستقبلية على التقسيم الآتي للزمن: 1) المستقبل **المباشر** (عامان فما دون). 2) المستقبل **القريب** (2–5) أعوام. 3) المستقبل **المتوسط** (5–20) عامًا. 4) المستقبل **البعيد** (20–50) عامًا. 5) المستقبل **غير المنظور** (فوق 50 عامًا)[1].

ويمثل الإطار العام للدراسات الاستشرافية منهجية معتمدة لتنفيذ المشاريع الاستشرافية المتنوعة[2]. ولا يَهْدف الاستشراف إلى التَكَهُّن بتفاصيل أحداث المستقبل للأفراد أو للمجتمع أو للإنسانية جمعاء، وإنما يهدف إلى رسم نَهْجٍ استباقي واعتماد سيناريوهات يُمكن تحويلها إلى واقع ملموس يرتقي بالعمل المؤسسي على أُسُسٍ ومعايير مبتكرة، ترتكز على النتائج المُحَقَّقَةِ لتحقيق أعلى معدلات رضا المتعاملين وسعادة الناس، وتحديد الاتجاهات بعيدة المدى، وتخيل مستقبل مرغوب فيه، واقتراح استراتيجيات تحقق الأهداف، مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير الواجب اتخاذها وتصحيح الانحرافات إذا حدثت[3].

لماذا تزداد الحاجة إلى استشراف المستقبل يوماً بعد يوم؟[4]

- **التغيير المتسارع وخاصة في مجال التكنولوجيا؛**
- **العولمة والمنافسة الشديدة.**

يشكل الإطار النظري الموصوف أعلاه مدخلًا (نظريًّا) لقراءة وتحليل مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. وسيتم، فيما يأتي، مراجعة هذا المشروع، من خلال تقريره المنشور عام 1988، بصياغة وتحرير مجموعة من العلماء والباحثين العرب.

(1) عبد الحي (2007)، ص: 17.

(2) الكعبي، سليمان (2018)، ص: 153.

(3) الهنداوي وآخرون (2017)، ص: 21.

(4) الهنداوي وآخرون (2017). ص: 30.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

مشروع استشراف الوطن العربي- الأهداف والمنهجية والتقرير النهائي:

في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، انطلق مشروع "**استشراف مستقبل الوطن العربي**"، من قبل فريق من العلماء والباحثين، تبناه "مركز دراسات الوحدة العربية" **كدراسة شاملة حول مستقبل الوطن العربي،** تقدم بدائل لمسيرته بشكل يعينه على مجابهة ما يقابله من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية، **ويهدف هذا المشروع** إلى تحقيق عدد من الأغراض المباشرة وغير المباشرة، منها[1]:

1) تحديد الاختيارات والمسارات المستقبلية للوطن العربي؛ وعائد وكلفة كل منها؛
2) الوصول إلى منهجية عربية للاستشراف تساعد في توظيفها وتطويرها مستقبلاً لدراسات مماثلة؛
3) يستهدف المشرع أيضا أن يخلف وراءه قاعدة بيانات، ومعلومات، ومناهج وأساليب للتنبؤ وللتشابكات الشاملة، يمكن أن يستفاد منها في جميع أغراض التحليل والتقويم، وبناء مشاهد أخرى إضافية؛
4) إرساء تقاليد وقواعد للعمل البحثي العربي كفريق؛ فهناك اتجاه عالمي متزايد في البحث العلمي للعمل كفريق؛
5) خلق وتوسيع الاهتمام بالدراسات المستقبلية بين المفكرين وصانعي القرار في الوطن العربي...

ومن شأن **منهجية الدراسة،** وبالاسترشاد بما تم نشره من تقويم المناهج التي قامت عليها دراسات مستقبلية ونماذج عالمية عدة، تبقى أمام منهج "الاستشراف"؛ أي اللجوء إلى مجموعة تنبؤات مشروطة، أو مشاهد مستقبلية (سيناريوهات)، تفترض الأكثر توقعًا، تارة، والمأمول فيه، تارة. وارتأى فريق الدراسة أن الأفق الزمني المناسب للاستشراف يجب أن يمتد إلى سنة (2015) وما حولها[2].

وبعد جهود بحثية جادة استمرت منذ عام 1981م، شارك فيها أكثر من مائة من أبناء الأمة

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 18-21.

(2) حسيب وآخرون (1988). 21-23.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

(العرب)، صدر سنة 1988م التقرير النهائي عن هذا المشروع عن مركز دراسات الوحدة العربية، بحجم (576) صفحة من القطع الكبير، تضمن أربعة أقسام في تسعة فصول:

يعالج **القسم الأول** من التقرير، في فصل واحد، **الاعتبارات المعرفية والمنهجية**. ويعالج **القسم الثاني**، في ثلاثة فصول، **الماضي والحاضر، والآفاق العالمية والإقليمية**. ويعالج **القسم الثالث**، في أربعة فصول، **مشاهد المستقبل العربي وما يلزم لكل منها من سياسات وآليات للتغيير**. وفي **القسم الرابع** والأخير، وفي فصل واحد، يستعرض التقرير ما أطلق عليه **جسور مع المستقبل**؛ حوار حول أدوات التفكير والتدبير من أجل التغيير[1]!

وسنناقش، فيما يأتي، هذا التقرير باستفاضة؛ لإطلاع الأجيال الحالية والقادمة على مستوى النضج الفكري والمنهجي الذي تمتع به الآباء من العلماء والباحثين، في قراءتهم للمستقبل قبل نحو أربعة عقود. كما أننا نجد أنفسنا أمام عملية قياس لما استشرفته هذه الدراسة بعد مرور العقود الثلاثة التي سعت الدراسة إلى توقع تغيراتها في مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

القسم الأول: استشراف المستقبل العربي– ضروراته وأبعاده:

يتألف هذا القسم من الفصل الأول، وقد تضمن ثلاثة مواضيع رئيسة تتعلق بالدراسة، قيد التقرير، وهي: ضرورات الدراسة، ومقوماتها ومنهجيتها.

بشأن ضرورات الدراسة، نجد أنها أجابت على الأسئلة الثلاثة الرئيسة الآتية، وصولًا إلى تبرير الحاجة لدراسة جديدة:

- **السؤال الأول: لماذا الاستشراف؟**

جاءت الإجابة عن هذا السؤال معمقة، تعود إلى أن البشرية مقبلة على مرحلة جديدة من حياتها،

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 30-31.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تختلف في كثير من معالمها عما عهدته في سابق تاريخها وتجاربها. وقد حفز إدراك هذه الحقيقة الفكر الإنساني إلى التوجه وجهتين: **الوجهة الأولى** هي **التعمُّق في استطلاع الآفاق المستقبلية المحتملة** ومحاولة سبر غور ما تنطوي عليه من تغيرات وتطورات. و**الوجهة الثانية** منهجية؛ فقد بات واضحاً أن **المستقبل لن يكون استطراداً خطياً لما هو قائم**، ولا استمراراً لاتجاهات تحددت خلال الحركة التاريخية القريبة. ونقطة البدء في هذا كله، تكون بتحديد المجتمع الذي يراد استشراف مستقبله، وهو في حالتنا هذه الوطن العربي[1].

وعليه، فالاستشراف، من وجهة نظر هذه الدراسة:

> **يتناول مشاهد المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهاننا، وإعادة قراءة الواقع العربي بكل جوانبه، الحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، (...) وإتاحة القاعدة المعرفية التي تمكن المواطن "المنتظر" من المشاركة في صياغة «المشرع الحضاري للنهضة العربية» نهضة تضعنا على خريطة العالم، وتكفل لنا أن ننضم الى القوى الفاعلة في تاريخ البشرية، وتهيئ لنا القدرة على تحقيق الأمن والاستقلال والتنمية لوطننا[2].**

- **السؤال الثاني: لماذا تناوله على مستوى الوطن العربي؟**

كما ذكرنا في السؤال السابق، الوطن العربي هو نقطة البدء في العملية الاستشرافية؛ لأن من يتحدث اليوم عن وطن عربي (من المحيط إلى الخليج)، آخذًا المستقبل في الاعتبار، فإنما هو بالضرورة يستذكر عدة أمور، أهمها[3]:

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 39-40.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 40.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 43-44.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- للوطن العربي قدر من التميز والهوية الخاصة، يسمحان لنا بقدر من الحرية في الاختيار المستقبلي، بعيدا عن ثقافة وتوجهات يمليها علينا الآخرون؛
- لغتنا العربية تجمعنا، وليس بأقل مما جمعت قبائل أوروبية تتشابه ألسنتها؛
- إننا نواجه مستقبلا لا مجال فيه لكيانات صغيرة تواجه وحدها قوى عاتية ونظاماً عالمياً طاحناً؛
- بقدر ما **يقاوم العالم الخارجي الاعتراف بوجود وطن عربي**، بقدر ما نتأكد من حقيقة تسليمه بعمق هذه الروابط ومدى أدائها في مواجهة الأخطار الخارجية. وإن اسرائيل –أيضاً كتهديد حالي ومستقبلي– تتعامل معنا ككيان عربي شامل، وكأمة، في مخططاتها، وإن كانت تنكر ذلك علنًا.

أضف إلى ذلك أن هناك إجماعًا من قبل قاطني المنطقة العربية، ممن قابله فريق العمل للدراسة، من مختلف الأقطار والأديان والطوائف والأصول العرقية، على وجود "**معضل**" عربي[1].

- **المعضل العربي**

لا شك في أن الإحساس **بالمعضل العربي**[2] كان محركاً أساسياً لهذه الدراسة. وإن صياغة المعضل كانت عاملًا جوهريًّا في تحديد منهجية الدراسة[3]:

- "المعضل" **أننا نحس بالضعف**، استسلاماً وتشاؤماً، أمام تغيرات سريعة الوقع، وآليات عنيفة تتساقط علينا من الخارج؛
- "المعضل" أن **الخلافات "بيننا" تأتي في جزئيات**، تدور حول توجهات النمو الاقتصادي، أو حول أساليب الممارسة الديمقراطية، أو حول علاقاتنا السياسية الخارجية، أو حتى حول ما دون ذلك من تفاصيل؛

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 44.

(2) المعضل يعني مشكلات بعيدة المدى، هيكلية وعميقة، كمترتبات للماضي وكجانب من تحديات المستقبل.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 45-46.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- "المعضل" هو أننا، نحن العرب، **نفتقر إلى مشروع حضاري بديل في مواجهة المستقبل**، تلتف حوله قوانا السياسية وتجتهد فيه مدارسنا الفكرية على تنوعها؛
- والمعضل هو **غياب المستقل عن تصوراتنا**، وغياب التنظير له عن إبداعاتنا...

لقد قاد هذا كله إلى تناول الوطن العربي في جملته، وتجمعاته وأقاليمه، كما دفع إلى إيلاء عناية لدول الجوار والعالم الإسلامي والعالم الثالث[1].

- **السؤال الثالث: ما هي حصيلة الدراسات السابقة؟**

شهدت ستينيات القرن العشرين وسبعينياته عددا هن الدراسات المستقبلية التي قام بها باحثون في الغرب الصناعي، تعرض معظمها إلى مستقبل الوطن العربي على نحو أو آخر، واتبعت منهجيات تخدم الأغراض التي دفعت إلى بنائها والتي لا نحتاج إلى كثير من التمعّن لكي نرفقها شكلا ومضمونا[2]. وقد انطوت تلك الدراسات على عدد من الافتراضات منها[3]:

- **أن العالم تحكمه حضارة واحدة**، هي الحضارة العالمية؛
- **عدم إمكانية قيام تنسيق وتكامل عربي إلا من خلال أطراف ثالثة تمدنا بالتقنية والمعرفة ورأس المال؛**
- **ثورة «المعلوماتية» تهدد اللغة والثقافة والقيم[4].**

- **السؤال الرابع: ما مدى الحاجة إلى دراسة جديدة؟**

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 45.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 47.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 47-48.

4 الوطن العربي مطالب هنا بالمشاركة في الحوارات والمتابعة، واختبار مدى اتساق أي من نتائج هذه التقنيات مع أصالتنا وما نعتز به من قيم (عن: حسيب وآخرون (1988): 48).

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تناولت الدراسة ما تم في الوطن العربي من محاولات بحثية عربية أتاحت فرصة لمقارنة بدائل المستقبل. ففي عام 1974م نشأت **مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية** في القاهرة، واستمرت في نشاطها المكثف، وقدمت عشرات المذكرات التي صدرت عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة، وفي عام 1975م صدر كتاب أنطوان زحلان "**الوطن العربي عام 2000**"، وهكذا حتى أواخر عام 1980، عندما تبنى مكتب الشرق الأوسط لمنتدى العالم الثالث، بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، مشروعًا حول "**المستقبلات العربية البديلة**"[(1)].

وتتوقف الدراسة، عند "**الحاجة إلى دراسة جديدة**" – والحديث قبل عام 1988؛ وهو عام إعداد التقرير – لأسباب مختلفة، منها:

- لأن الدراسات الغربية لا تغير صورة الوطن العربي مستقبلًا عما هي عليه في حينه[(2)]؛
- ما جرت صياغته من مواثيق واستراتيجيات وبرامج، على مستوى الدول القطرية، اتسم بالجزئية وما يترتب عليها من احتمال الوقوع في تناقضات[(3)]؛
- على الجانب الآخر، فإن معظم الوثائق العربية تجنح إلى التحدث عن الإيجابيات في الماضي السحيق وتتجاهل إيجابيات الحاضر، فيما يشبه التسليم بأن جميع الظواهر العربية المعاصرة هي علامات للتخلف، وبأدنى درجات الثقة بالنفس[(4)].

بشأن **مقومات الدراسة**، أشار فريق البحث، في جانب "**مسؤولية التنظير**"، إلى صعوبة الوصول إلى

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 50-53.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 53.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 54.

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 55.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

نظرية للمعرفة تنبني على الخبرة المحلية والعالمية في مجال الدراسة[1]. ولأن عملية "الاستشراف" التي تعمل عليها الدراسة تأتي في عالم متغير، فقد تحدد الأفق الزمني لها بثلاثين عامًا تنتهي عام 2015؛ أي أنه يأتي ضمن تقسيم الدراسة المستقبلية بعيدة المدى، وهي دراسة تستشرف المستقبل ولا تتنبأ به؛ أي أنها تدرس البدائل الواردة وتقارن بينها، ولكنها لا تقرر أيها سيحدث في هذا الأفق[2].

وأي محاولة لاستشراف مستقبل الوطن العربي لا بد أن تجابه بتحديات فكرية ومنهجية" وتتزايد هذه التحديات، إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض ملامح العالم المحيط بنا وسرّ تغيره. فإذا كانت منطلقاتنا لا تختلف عما يتضمنه الكم الكبير من دراسات المستقبل أشرف عليها الغرب الصناعي، فإنّا لسنا في حاجة إلى تكرار مثل هذه الدراسات[3].

وبشأن **المنهجية**، تم تناول الجوانب التالية التي اسهمت في تحديد المنهجية المختارة لهذه الدراسة:

أولًا: موقع الاستشراف من دراسات المستقبل؛ إذ تتعدد الأساليب التي تعالج شؤون المستقبل، وفق المناهج الآتية[4]:

1) **إصدار النبوءات**؛ بانتقاء بعض المتغيرات التي يعتقد أنها سوف تلعب دورا مهما في تكييف الأوضاع المستقبلية لمجتمع معين، وتتبع مسارات هذه المتغيرات، لتبيان تأثيرها على مصير ذلك المجتمع، وذلك باعتبار أن المستقبل هو قدر محتوم قد تحدد سلفًا؛

2) **إجراء النبوءات**؛ ببناء قاعدة صلبة من المقدمات وتركها لكي تبنى عليها النتائج التي جاءت، هي الأخرى، في صورة قدر محتوم تفرضه مقومات الحركة التي أرجعوا أصولها إلى ماض يستقرئونه،

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 57.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 60.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 60-61.

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 74-77.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ويستخلصون منه صيغًا مجردة للقواعد التي تحكم أفعال المجتمعات وردود أفعالها لما يواجهها من متغيرات. وهنا يأتي التسليم بافتراض استقرار النظم العربية، والوقوف عند حد استكشاف الكيفية التي يمكن أن تتصرف بها تجاه العناصر الأخرى التي ينطوي عليها المستقبل؛

3) **التخطيط للمستقبل؛**

4) **المستقبليات؛**

5) **التحليل المستقبلي–الاستشراف:** هو منهج لا يسعى إلى التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له، بل يقوم بإجراء مجموعة من "التنبؤات المشروطة" أو "المشاهد" (السيناريوهات) التي تفترض الواقع تارة، والمأمول فيه تارة أخرى، دون أن تنتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور، فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط.

ثانيًا: خصائص المنهج الاستشرافي: حتى تتحقق متطلبات الدراسة الاستشرافية، لا بد من اتباع منهج يتسم بالآتي[1]:

1) الشمولية؛

2) تجنب التحيز؛

3) الجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي؛

4) الترابط بين الأنساق؛

5) استخدام أسلوب المحاكاة.

وبشأن **مكونات المشرع والافتراضات** التي يقوم عليها، يتطرق التقرير إلى الآتي:

أولًا: محاور الدراسة والعلاقة بينها: فقد استقر الرأي على تقسيم العمل في دراسة الاستشراف هنا إلى

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 77-81.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمى للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ثلاثة محاور مضمونية، ينضوي تحت كل محور عدد من الدراسات الأساسية ومجموعة من الدراسات التحليلية المستقبلية، ومحور رابع منهجى[1]:

1) **محور المجتمع والدولة في الوطن العربي**، وهو يصف الإطار الداخلي بكل اعتباراته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛

2) **محور التنمية**، وذلك باعتبار أن التنمية هي الهاجس الأول لأقطار تسعى جميعها إلى التنمية؛

3) **محور الوطن العربي والعالم**، وينظر في أمر الإطار الخارجي بأبعاده المختلفة كذلك، كما يفسح المجال للمتغيرات الدولية التي تتفاعل مع المتغيرات الداخلية، ولدراسة تطور خلاقات الوطن العربي مع المجتمع الدولي وموقعه من خريطة العالم المقبل؛

4) **محور النمذجة**، الذي انشغل بمهمة صياغة أنساق فرعية (نميذجات) تعبر عن الظواهر الاقتصادية، والمورد البشري، والموارد الطبيعية، والهياكل الاقتصادية للأقطار العربية وتجمعاتها.

ثانيًا: ثلاثة مشاهد مستقبلية بديلة: فقد استقر الرأي على المشاهد الآتية:

1) **مشهد التجزئة:** ولا ينفي ذلك احتمالات المزيد من التردي والتدهور، والتبعية للخارج، وربما يسمح لإسرائيل بمزيد من التوسع الإقليمي، وفرض هيمنتها السياسية على المنطقة[2]؛

2) **مشهد التنسيق والتعاون:** الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربية، في إطار المعطيات العربية الراهنة[3]؛

3) **مشهد الوحدة العربية:** يدور هذا المشهد حول مفهوم الفدرالية أو الاتحادية. وتم الربط بينه وبين كل من: الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، الاستقلال ورفض التبعية واحترام الأصالة الحضارية

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 84.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 86.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 86.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

والثقافية للأمة[1].

- **القسم الثاني: معطيات استشراف المستقبل- ماضٍ وحاضر وعالم متغير:**

"يتألف هذا القسم من الفصول: الثاني-الرابع، وقد تضمن ثلاثة مواضيع رئيسة تتعلق بالدراسة، قيد التقرير، هي على الترتيب:

- **أولًا: إرث الماضي ودروسه** (من القرن السابع الميلادي إلى الدولة العربية القطرية): فقد قام الإسلام بتوحيد قبائل شبه الجزيرة العربية، معبئًا سكانها وراء رسالته السماوية الكبرى. فكان هذا الإقليم كمهد للعروبة والإسلام، هو المسؤول عن تعريب وأسلمة ما نطلق عليه اليوم الوطن العربي[2].

فتولد عبر الزمن تراث اجتماعي، بانتشار الإسلام **في شبه الجزيرة العربية**، حيث ظلت القبيلة هي وحدة التنظيم (الاجتماعي-السياسي-الاقتصادي)[3]، و**في المشرق العربي**، انتقل الإسلام إلى هذه المنطقة التي كانت محط صراعات بين إمبراطوريات كبرى، والتي تميزت بحيوية موقعها الجيوسياسى، وبخصوبة أراضيها، وكانت هي نفسها موطناً لحضارات قديمة وموطناً لظهور أنبياء ورسالات سماوية كبرى، **وفي مصر**: كان حالها كحال المشرق العربي، **وفي إقليم السودان الشرقي، ثم إلى المغرب العربي الكبير**[4].

انتقل الحكم من الأمويين ثم إلى العباسيين، فالمماليك ثم العثمانيين، لينتهي صبيحة الحرب العالمية الأولى عام 1914م، فتأتي الغزوة الاستعمارية وتنشأ القطرية.

لقد تبلورت حدود الكيانات القطرية الحالية كنتاج للتفاعل مع الخبرة والهيمنة الغربية خلال القرنين

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 87-88.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 106.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 109.

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 113-119.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الأخيرين، وبما يناسب أغراضها ومصالحها. ودخلت الكيانات القطرية العربية المسرح العالمي، كدول ذات سيادة، وهي مثقلة بالأعباء؛ كشح الموارد الطبيعية، وشح الموارد البشرية. كما أنها دخلت الساحة وهي مثقلة بإرثين هائلين: الأول، هو إرث المجتمع التقليدي الذي وجد قبل الاختراق الغربي. أما الإرث الثاني فهو ما طرأ على تكوينات مجتمع الدولة القطرية من تغييرات وفدت مع التجربة الاستعمارية[1]. فكيف سيكون إنجاز الدولة القطرية في ضوء هذا الإرث المزدوج؟، وكيف يبدو حال المشهد في العالم العربي؟.

- **ثانيًا: الحاضر- إيجابياته وسلبياته:**

الحاضر هو نقطة الانطلاق إلى المستقبل. تفترض الدراسة أن 14% من جيل الدراسة سيستمر حتى نهاية فترة الاستشراف عام 2015[2]. وتناقش الدراسة الحاضر في حينه، فتختصره بأن درجة اندماج كل من الأقطار العربية منفصلة في السوق الدولية، واستبدلت أشكال التبعية القديمة، التي كانت تعتمد على السيطرة المباشرة على المواد الخام، بأشكال جديدة من التبعية، منها[3]:

1) الزيادة الكبيرة في الاعتماد على تصدير النفط والمنتوجات المنجمية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة؛
2) الزيادة الكبيرة في الاعتماد على الاستيراد من الخارج لمواجهة الطلب على أدوات الإنتاج ومستلزماته، وعلى سلع الاستهلاك، والخضوع للتأثير الضخم لفنون الإعلان والتسويق الحديثة، ذات التأثير الفعال على الأنماط الاستهلاكية في الوطن العربي؛
3) سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على الفوائض المالية للأقطار النفطية واستخدامها تلك الفوائض طبقاً لقوانين السوق الرأسمالي، دون أن يكون للأقطار النفطية ذاتها تأثير يذكر على كيفية استخدام تلك الأموال؛

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 126-127.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 129.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 166-167.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

4) زيادة مديونية الأقطار غير النفطية، واعتمادها الكبير على السوق المالية العالمية في الحصول على التمويل اللازم لها، مع ما يترتب على ذلك من تحملها لأعباء ضخمة للديون الخارجية؛

5) التبعية في المجالات: **التكنولوجية** المتزايدة إلى الدول الصناعية المتقدمة، و**الثقافية** في محتوى الثقافة والإعلام وتوجهات الحياة، والتبعية **الغذائية**، الناتجة عن تغير أنماط الاستهلاك، ومحدودية نمو الإنتاج الزراعي، بخاصة في مجال الحبوب الأساسية...

أضف إلى ذلك ما تتعرض له الموارد العربية المادية والبشرية من إسراف وتحطيم وضياع، نتيجة للنزاعات الإقليمية، والعربية–العربية المحلية؛ فالحرب الأهلية اللبنانية ستؤدي إلى تحطيم معظم البنية التحتية اللبنانية في العديد من أرجاء لبنان[1].

– ثالثًا: الآفاق العالمية والخروج إلى القرن الحادي والعشرين:

تمثل أمريكا الشمالية وأوروبا أقل من 20% من سكان الأرض، بين (5) مليارات نسمة. وهؤلاء يهيمنون على النمو. سكان الدول النامية يمثلون ثلثي سكان الأرض، وفي عام 2015 سيكونون بنفس عدد سكان الأرض سنة 1985[2]. **وأما عدد سكان الوطن العربي في عام 1988 فكان (190) مليونًا، وتضاعف الآن ليصبح (423) مليونًا[3].**

وتناقش الدراسة موضوع العرب والقوى الدولية والإقليمية، في حينه، وهي:

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 167-168.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 177-178.

(3) بحسب تقديرات الأمم المتحدة، فقد وصل عدد سكان العالم إلى (5) مليارات نسمة عام 1987، ووصل العدد إلى (6) مليارات نسمة عام 1999. وفي عام 2011، وصل عدد سكان العالم إلى (7) مليارات نسمة. ويُتوقع أن يزيد سكان العالم من (7.7) مليار في الوقت الراهن إلى (9.7) مليار مع حلول عام 2050، وأن يصل العدد إلى (11) مليارا مع حلول العام 2100. المصدر: موقع الأمم المتحدة. يُنظر الرابط:

https://www.un.org/ar/global-issues/population (accessed at 24/04/2022).

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمى للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

1) **العرب والقوى العالمية:** سوف يتأثر توزيع القوى العالمية، والتوازن الدولي بالتالي، بظهور قوى عالمية جديدة، وهنا نجد أن تكتل الدول الأوروبية الأعضاد في السوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الأوروبية) في طريقها إلى أن تكون قوة عالمية. ويُتَوَقَّع أن تتعقد علاقات الغرب مع ما يسمى بالدول النامية بشرائحها المختلفة، لا سيما مع الدول منخفضة الدخل حيث سوف تتراوح ما بين علاقات تبعية وهيمنة، أو التجاهل و«الاستغذاء»[1].

سيواجه الوطن العربي، في ذلك كله، خيارات حادة، ينطوي كل منها على فرص ومخاطر. ولكن، المشكلة بالنسبة إلى الوطن العربي: كيف سيتعامل مع نفسه؟[2]. والمشكلة الأخرى سوف تظل: لماذا لا يتعامل الوطن العربي مع القوى الكبرى من موقف يعتمد على إمكاناته وموقعه الجيوسياسي؟، وكيف يتجنب ضياع الفرص التاريخية المتاحة أمامه؟.[3]

لقد لعبت المنطقة العربية دوراً مهماً، من الناحية السياسية على الأقل، في تدعيم التكافؤ العسكري والاستراتيجي بين المعسكرين الشرقي والغربي بنهاية الستينيات. وكان دورها أحد المسببات الجوهرية لسياسة الوفاق الدولي بين المعسكرين، التي غلبت خلال عقد السبعينيات[4].

فقد جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لكي تؤثر كذلك في البعدين الأمني والاقتصادي للنظام العالمي؛ فبالنسبة إلى **البعد الأول**، أظهرت الحرب "حدود التوافق الدولي" عبر الأزمة التي نشبت بين موسكو وواشنطن، كانت أكبر أزمة في تاريخ العلاقات بين الدولتين منذ أزمة الصواريخ الكوبية في الستينيات. أما بالنسبة إلى **البعد الثاني**، فقد أدت السياسة النفطية العربية، أثناء الحرب

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 199.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 199.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 200.

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 201.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

وبعدها، إلى إعطاء قوة فعلية لكثير من مطالب العالم الثالث، الذي كان يسعى سياسياً إلى إعادة تشكيل النظام العالمي فقط، بحيث يسمح بإعادة توزيع الموارد العالمية من جديد. ولعبت التطورات السياسية التي أعقبت الحرب دوراً في التحول في النظام العالمي، من مرحلة الوفاق إلى مرحلة الحرب الباردة الجديدة[1].

بتحول النظام الإقليمي العربي في الثمانينيات نحو الغرب، فيما عدا بعض الحكومات التي ما زالت ذات علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفياتي، لم يؤثر فقط في التوازن السياسي العالمي، بل كون أيضاً أحد الأركان الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي الغربي[2].

2) **العرب وإسرائيل:** يعد الصراع العربي – الإسرائيلي أبرز الصراعات وأكثرها أهمية؛ فقد تضمن هذا الصراع ست معارك رئيسية في أعوام (١٩٤٨ و1956 و١٩٦٧ و١٩٦٩-١٩٧٠ و١٩٧٣ و١٩٨٢). هذا إضافة إلى الكثير من المعارك العسكرية الصغيرة، والهجمات الإسرائيلية على الكثير من الأقطار العربية (لبنان، سوريا، مصر، الأردن، العراق، وتونس)، في أوقات عدَّة، والهجمات العربية المضادة ممثلة في حركات منظمة التحرير الفلسطينية، والفدائيين العرب[3].

ونتيجة للاختلال في موازين القرى، فإن اسرائيل بدأت في وضع توجهها التوسعي موضع التطبيق؛ فإضافة إلى ضم القدس والمرتفعات السورية، فإنها استمرت في ضمها الفعلي للضفة الغربية من خلال بناء المستوطنات والدمج القسري عملياً لاقتصاد الضفة والقطاع باقتصادها[4].

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 202.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 203.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 210.

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 211.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

وتسعى إسرائيل لكي تكون نقطة الارتكاز التي تستند إليها الدول المجاورة الأخرى والتي لها تناقضاتها مع الأقطار العربية. ولذا، فإنها تجهد نفسها لكي تكون حلقة الوصل مع تركيا وإيران وأثيوبيا (وكل منها لها تناقضاتها مع قطر أو أكثر من الأقطار العربية)، وتسعى إلى اقامة تحالف غير مكتوب معها من شأنه محاصرة الوطن العربي وإنهاك قواه[1].

ويلاحظ أن الميزان العسكري الإسرائيلي قد استهدف، في أغلب الأوقات، تحقيق كل من التفوق العددي والنوعي على أي قطر عربي على حدة، وبقدر الإمكان على مجمل الأقطار العربية[2].

3) **العرب وإيران:**

إذا نظرنا إلى مصادر القوة في الأقطار العربية المحيطة بإيران، فسوف نجد أن إيران متفوقة في جمع عناصر القوة العسكرية. ويبقى العراق وحده، القطر العربي الذي يحقق تفوقاً مؤقتا على إيران في عدد من المجالات الحاسمة[3].

4) **العرب وأثيوبيا:**

تمثل منطقة القرن الأفريقي منطقة أخرى محتملة للتوتر العربي مع دول الجوار، والتي يمكن أن تكون مصدراً لنزاعات وصراعات متعددة. وتمثل أثيوبيا هنا طرف المواجهة لطرف أو أطراف عربية. **ويتضح أن أثيوبيا تتفوق تفوقاً كبيراً على الأقطار العربية الثلاثة المجاورة لها، السودان والصومال وجيبوتي،** مما يعطيها القدرة العسكرية على فرض شروطها السياسية والاقتصادية على هذه الأقطار[4].

5) **العرب وتركيا:**

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 211-212..

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 213.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 218.

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 218-219.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

أخذت تركيا، مع الثمانينيات، ولرغبتها في فتح أسواق جديدة لمنتوجاتها، وبسبب الأزمة الاقتصادية، ونتيجة للمد الإسلامي داخل تركيا، إقامة علاقات تعاونية مع عدد من الأقطار العربية. ومع ذلك فإن تركيا تظل أحد الخصوم المحتملين بالنسبة إلى الوطن العربي. فهناك تحكم تركيا في مصادر المياه المتدفقة إلى العراق وسوريا، وتخطيطها وتنفيذها لعدة مشروعات لتخزين هذه المياه[1].

يوضح الميزان افتقار الأقطار العربية الملاصقة لتركيا إلى القوة البشرية، بحيث تتفوق تركيا على مجموع تعداد سكان سوريا والعراق معاً. بينما يزيد مجموع القوات المسلحة للقطرين على القوات المسلحة التركية، رغم زيادة القوة التركية عن أي منهما. وتتفوق الصناعة التركية، في مجال التصبح الحربي، على كل الأقطار العربية. كما أن أحد العوامل التي ستتحكم في علاقة تركيا ببلدان الجوار العربي، هو ما سيحدث بطلبها الانضمام إلى الجماعة الأوروبية؛ والذي إن تحقق سيجعلها أقل اهتماما واستجابة لمصالح البلدان العربية المجاورة وقضاياها، وبالعكس[2].

خلاصة القول في هذا القسم

ونحن نعيش في عالم الكيانات الكبيرة، وعبر معطيات المستقبل –من ماض وحاضر لدينا، وعالم متغير حولنا– فإن حدود ومراحل التكامل العربي تظهر دائماً كمحدد للمستقبل، إلا أن صورة البشر وتجمعاتهم على امتداد المساحة العربية لا تزال مشوهة، ولا تكفي للاطمئنان حول المستقبل. والفروق الداخلية بين أقطار متجاورة تمثل وضعاً لا يضمن استمرارا واستقراراً. علمًا بأنه لا يوجد قطر عربي واحد يحظى بما يكفي من تكامل موارده الطبيعية والبشرية، في حين أن الوحدة (أو التكتل) تعطي دائماً قدرة

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 219.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 220.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

على التنافس والتفاوض أمام الأطراف الأخرى في العالم[1]. وهناك ما أطلقت عليه الدراسة "خمائر المستقبل وبؤره المتفجرة، وأهمها[2]: إسرائيل أكثر البؤر إثارة للمخاطر والمخاوف على المستقبل، بوجودها، وفي صلفها في تحديد ما هو تهديد عربي لها، وبمخططاتها لتفتيت أضعف الحلقات في الوطن العربي.

- **القسم الثالث: مشاهد المستقبل العربي– واقع، وممكن، ومقدرة على دفع الثمن:**

"يتألف هذا القسم من الفصول: الخامس–الثامن، تشكل نصف حجم الدراسة، وقد تضمن أربعة مواضيع رئيسة تتعلق بالدراسة، قيد التقرير، هي على الترتيب:

- **أولًا: حقيقة الإمكانات العربية: نظرة مستقبلية:**

أما المشاهد المستقبلية فإنها تظل محكومة بقاعدة الموارد المتاحة، ونقصد بها: قاعدة المعرفة ومناسبتها، و**البشر وتنظيمهم الاجتماعي**، وقاعدة الموارد الطبيعية. وليس معنى هذا أن هذه الموارد ستبقى على حالها أو ستتطور بنمط واحد، أياً كانت المشاهد التي نحن بصددها، فما نسعى إليه هو تبيان العوامل التي سوف تحكم الطاقة الاستيعابية العربية عبر العقود الثلاثة المقبلة، وبناء عليه فإن ما نعالجه في هذا الفصل قبل تحليل المشاهد المستقبلية، منها[3]:

1. بيان الصورة التي ينتظر أن تواجه المجتمع العربي للموارد المشار إليها خلال فترة الاستشراف؛
2. استيضاح اتجاهات التطور التي يتوقع أن يتعرض لها كل من هذه الموارد في ضوء ما ينتظر أن يتوافر من معرفة، أخذاً في الاعتبار قاعدة المعلومات الحالية.

وبعد هذه المحاولات للتعرف على حقيقة الإمكانات العربية، وحدود الحركة وسط قيود استراتيجية

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 224.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 225–227.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 239–240.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تفرضها طبيعة الموارد، في ضوء احتمالات مستقبلية مختلفة، يمكن الانتقال إلى المشاهد المستقبلية المتباينة (في هذه الدراسة) لاستشراف مستقبل الوطن العربي، لثلاثة عقود تالية[1].

- **ثانيًا: مشهد التجزئة (المشهد الاتجاهي): محدودية الآفاق واحتمالات التفتت:**

يفترض هذا المشهد استمرار الأوضاع التي سادت الوطن العربي منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م، وبقاء التجزئة على حالها، خلال الإطار الزمني لهذه الدراسة الاستشرافية. ويحتوي على مجمل السلبيات والإيجابيات التي واكبت حالة التجزئة واستمرار منطقها: **نمط النمو المشوه، والممارسات غير الديمقراطية، وزيادة الاختراق الخارجي للمنطقة العربية.** وتتشكل بعض الملامح العامة لهذا المشهد الأول –أو افتراضاته– على النحو الآتي[2]:

- تكرس المؤسسات والنزعات القطرية؛
- استمرار خطط وبراج التنمية على أساس قطري وتابع، مع تركيزها في المقام الأول على الجوانب الاقتصادية والمقاسة فقط. وسيترتب على ذلك بقاء التبادل التجاري بين الأقطار العربية على وضعه الحالي، أو يتجه إلى النقصان النسبي؛
- السماح بمحاولات للمشاركة السياسية المحدودة والمتذبذبة وغير المستقرة، وزيادة ردود الفعل الساخطة شعبيا، لاعتبارات متعددة؛
- استمرار اختراق القيم الغربية، الاستهلاكية والفردية، للمجتمع العربي وأنماط المعيشة فيه؛
- استمرار إدارة الصرع العربي الإسرائيلي على حالها.

وفي ظل التصدع زادت الضغوط الخارجية، ليس فقط ضد مجمل النظام لمزيد من تفسيخه، ولكن

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 258.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 271-272

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

أيضا ضد كل دولة قطرية على حدة لمزيد من إحكام تبعيتها لهذه القوة الخارجية أو تلك. وقد تضاعفت هذه الضغوط في الثمانينيات، وانضمت بعض القوى الإقليمية إلى قائمة الأطراف الخارجية العظمى الضاغطة في هذا الصدد، وأهمها: إسرائيل وإيران وإثيوبيا. والجديد في أهمية هذا العامل الخارجي، هو أن الأمر قد تجاوز الضغوط والتهديدات المعتادة في العلاقات الدولية باستخدام القوة السافرة، أو السيطرة على مقدراتها، كما تفعل إيران مع العراق ودول الخليج العربي[1].

ختامًا، إن هذا المشهد هو إعادة تعبير مستقبلي لامتداد مسيرة الوطن العربي في الحقبة السابقة، فهو يرتبط، إذاً، بحدود القدرات العربية، وبتفسخ النظام الإقليمي العربي وغياب الإرادة فيه؛ وبالتالي عجزه عن حماية أعضائه. ولا يعني هذا أن الخطر الأكبر هو في العدوان الخارجي المباشر، بل إن مصدر الخطر هو عجز المشروع القطري عن حماية الجبهة الداخلية من التفكك من داخلها، وبفعل قوى خارجية يهمها الأمر، وهو ما يضيف أبعاداً تنذر بالخطر بالنسبة إلى وجود الدولة القطرية ذاته، ناهيك عن بلوغ ما تعد به من طموحات في القوة والتنمية[2].

- **ثالثًا: مشهد التنسيق والتعاون (المشهد الإصلاحي): مصاعب الصمود وسط المعطيات العالمية:**

ينطلق هذا المشهد من فرضية أن **النخب الحاكمة في الدول القطرية العربية، ترى وتعي حجم التحديات والمخاطر المحدقة بأنظمتها ودولها،** وأن ذلك يحفزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الاصلاحية الواسعة في الداخل وفي علاقاتها الإقليمية العربية لمجابهة المخاطر والتحديات. كما يفترض أن **حركات إصلاحية واسعة ستتحقق بسرعة معقولة في عدد من الأقطار العربية الكبيرة،** تؤدي إلى حركات إصلاحية مماثلة في الأقطار العربية الأصغر. ويعبر هذا المشهد عن أشكال وسيطة

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 342.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 342.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

من التنسيق والتعاون بين كل، أو أغلب، أقطار الوطن العربي[1].

إن المشهد الرئيس الثاني أقرب ما يكون إلى ما يسمى في الدراسات المستقبلية بـ "**المشهد الإصلاحي**" يفترض أن يكون مستوى التنسيق والتعاون أحد شكلين (تفريعتين) رئيسيين، ومتقاطعين في بعض الأحيان[2]:

- ✓ **الأول: تجمعات إقليمية تجمع بين أقطارها عوامل الجوار الجغرافي،** والتقارب الأيديولوجي في شكل أنظمة الحكم، والتقارب في مستويات المعيشة، على الأغلب، ودرجة التطور الاجتماعي – الاقتصادي. والتجمعات المحتملة ضمن هذا الشكل هي:
  - **إقليم المغرب العربي،** ويضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا؛
  - **إقليم الجزيرة والخليج،** من أقطار مجلس التعاون الخليجي واليمن؛
  - **إقليم المشرق العربي،** ويضم العراق وسوريا والأردن ولبنان؛
  - **إقليم وادي النيل** (شمال شرق أفريقيا)، ويضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي وليبيا.
- ✓ **الثاني: تنسيق عربي عام،** في أحد المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية الخارجية (أكثر تعييرا عن نفسه عما ساد في فترة (١٩٧٠ –١٩٧٣)، يلتزم بالحد الأدنى الذي لا يهدد المصالح المباشرة للفئات الحاكمة، أو لأي قطر من الأقطار، ولكن يتم تنفيذ ما يتفق عليه في هذا الإطار، سواء داخل الجامعة العربية ومنظماتها أم خارجها.

ينطوي هذا المشهد على ملامح عامة وافتراضات تحكمه، منها[3]:

1) في ظل وجود واستمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 345.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 346-347.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 346-347.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ومؤسسات تكرس فكرة الولاء لكيانات أكبر؛

2) سيستمر المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه التوجهات والممارسات مشابهاً لما كان سائداً في حالة التجزئة (المشهد الأول)؛

3) ستستمر التوجهات والسياسات التوزيعية نفسها، كما في المشهد الأول، من حيث الجوهر. وفي الأقطار أو التجمعات التي ترفع لواء الاشتراكية يحدث بعض التحسن النسبي في توزيع الدخل؛

4) سيرتفع تدريجياً مستوى التعبئة الشعبية، وبالدرجة التي لا تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة أو دعائم النظام الاجتماعي – الاقتصادي القائم؛

5) ستزداد فعالية بعض المؤسسات والجماعات، أكثر من غيرها، وأكثر مما كانت تلعبه في مشهد التجزئة؛ وعلى رأسها الأجهزة التكنوقراطية، والجيش، والأجهزة الأمنية. كما قد تجد بعض القوى الرأسمالية مجالا أوسع نسبياً لتأثيرها في إطار بعض التجمعات الإقليمية؛

6) يحتمل أن تقل النزاعات بين الأقطار، وتزيد بين التجمعات القطرية، ولكن تأخذ شكلا سلمياً تنافسياً، وتتطور آليات جديدة لفض هذه النزاعات؛

7) سيظل نمط التبعية في علاقات الوطن العربي بالخارج على ما هو عليه من حيث الجوهر، وإن كان سيتعدل من حيث الدرجة...

ومن المهم أن نذكر أن **هذا المشهد، لطبيعته الوسيطة، يقبل مزيداً من التفريعات**، أو احتمالات التدهور إلى المشهد الأول، أو الانتقال إلى مشارف المشهد الثالث[1].

والأرجح أن توافر متطلبات المشهد الثاني سوف يولد عوامل المحافظة عليه، رغم ما قد يعنيه هذا من وجود درجة من عدم الرضا لدى القوى الدافعة له أو الرافضة لوجوده، تجعلها تسعى إلى الخروج منه إلى

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 347.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

أحد المشهدين الآخرين. ويمكن اعتباره بمثابة توليفة من البدائل التي قد تختلف في العديد من الجزئيات، لكنها تظل محكومة بالمنطق العام للمشهد[1].

– رابعًا: مشهد الوحدة العربية: إرادة التحوّل وعالم الكيانات الكبيرة:

يفترض هذا المشهد[2]:

1) قيام وحدة اتحادية عربية تضم معظم الأقطار العربية الرئيسية، ومعها بعض، أو كل، الأقطار العربية الأخرى، وأن يتم ذلك مع بدء التسعينيات؛

2) الكيان الاتحادي الجديد هو القائد والمهيمن على مجريات الأمور في الوطن العربي. ومعنى الاتحادية (الفدرالية) في هذا المشهد هو وجود سياسة خارجية واحدة، وجيش واحد، وعملة واحدة، ونظام تعليمي واحد، كحد أدنى؛

3) مبدأ التعددية، الذي تجسده الفكرة الاتحادية على المستوى القومي، سيصبح روحاً عامة تنسحب على مستويات وجوانب أخرى من الواقع العربي الجديد، بحيث يحترم التنوع في إطار الوحدة؛

4) كما يفترض أن **قيام الكيان العربي الموحد لا يمكن أن يتم في إطار قبول التبعية**، أو في إطار غياب المشاركة الشعبية.

وأما **ملامح** هذا المشهد، فإنها متعددة، منها[3]:

- **الإحساس بالانتماء إلى كيان عربي أوسع**، يسترجع أمجاداً سابقة ويوجد الشعور بالعزة ورح التحدي، ويحقق طموحات المستقبل؛
- **مزيد من التعددية السياسية**، التي تأخذ أشكالا متنوعة للمؤسسات والأحزاب بين الكيانات أو الولايات

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: ص: 439.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 442.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 443-444.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

التي تتكون منها الدولة الاتحادية، أو داخل كل كيان أو ولاية.؛

- **مزيد من الشرعية للتعددية (الثقافية –الاثنية) في نطاق الدولة الاتحادية**، ما دامت هذه التعددية لا تنطوي على نزعات انفصالية أو عنصرية؛
- **زيادة قدرة مجتمع الدولة الاتحادية على المواءمة بين ثنائيات المتناقضات الحضارية**، واتجاه النظام القيمي العام لتأكيد أو إفراز أنساق قيمية فرعية، قادرة على منع الهيمنة الحضارية الأجنبية، وترشيد التفاعل والحوار المتبادل بين الحضارة العربية والغربية والحضارات الأخرى؛
- **مزيد من التوجه للتخطيط على المستوى القومي العام للدولة الاتحادية؛**
- **زيادة معدل النمو لاتساع الموارد المتاحة والسوق؛**
- **خلق قاعدة تكنولوجية عربية متنامية**، ترتبط بقدر أكبر بالعناية التربوية وأجهزة البحث العلمي من ناحية، وبالهيكل الاقتصادي الإنتاجي من ناحية أخرى؛
- **زيادة القدرة العسكرية العربية وتمحور عقيدتها القتالية حول الدفاع عن الدولة الاتحادية داخليا وحماية حدودها خارجيا؛**
- **قيام وتنامي صناعة عسكرية عربية مستقلة تسد معظم احتياجات القوات في الساحة العربية من السلاح؛**
- **قيام الدولة الاتحادية من خلال عملية صراعية مع الأطراف الإقليمية والدولية** التي تعتبر قيامها تهديدا لمصالحها؛
- **ستنحو الدولة الاتحادية في توجهاتها إلى تبني سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار**، لخلق نظام عالمي جديد أكثر عدالة، أو تكريس هذا النظام إن كان قد وجد بالفعل عند قيامها...

-متطلبات تحقيق المشهد الثالث

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمى للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- **الطريق إلى دولة الوحدة:**

أ- **مسارات إلى الوحدة:**

يرى فريق العمل في هذه الدراسة أن الطريق إلى الوحدة سيمر، على الأغلب، بأحد طرق ثلاثة:

- **الطريق الأول:** يتمثل في قيام قوة إقليمية تغييرية جذرية (ثورية)، تتكون من قطر عربي أو أكثر، ويكون لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها، وتكون ذات توجهات وممارسات وحوية واستقلالية في مجاليْ التنمية والعلاقات الدولية. مثل هذه القوة يمكنها أن تستثمر أيضا فترات التردي والانهيار، أو الإحباطات، في المشاهد السابقة[1]؛
- **الطريق الثاني:** ويتمثل في المشهد الثاني؛ بمعنى التكامل التدريجي على مستوى التجمعات الإقليمية، سوف يمر بالضرورة عبر عدة مراحل. فيبدأ هذا الإنجاز في تبادل المنافع والمصالح من خلال التنسيق في أنشطة اقتصادية قطاعية، متدرجاً إلى تكامل وتنسيق في أنشطة التخطيط واتخاذ القرار وخلق مؤسسات وظيفية يمتد قرارها المباشر عبر الأقطار، وصولًا إلى تراجع الحساسيات والنعرات القطرية أمام الخبرات والإنجازات التي يستفيد منها الجميع لفترة طويلة، يكون الطريق ممهداً وصولا إلى قيام دولة اتحادية عربية[2]؛
- **الطريق الثالث:** ويراهن على حدوث تحول ديمقراطي كامل في معظم الكيانات الإقليمية أو القطرية بالمشهد الثاني، وأياً كانت الإنجازات المادية في مجالات التنسيق والتعاون بهذه الأشكال الوسيطة للوحدة. وتنطلق الفكرة هنا من أن غالبية شعوب الأمة العربية ترغب في الوحدة، وأن

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 502.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 503.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

كل تحول ديمقراطي سيقرب هذه الشعوب من رغبتها[1].

ب- **قوى الوحدة:** أياً كان الطريق إلى دول الوحدة، فإن **شريحة أو أخرى، أو تحالفاً من عدة شرائح اجتماعية،** من الشرائح الوسطى الحديثة التي قادت مسيرة النضال العربي منذ النصف الثاني من القرن الماضي، هي التي ستقود الطريق إلى الوحدة[2]؛

ت- **قوى التغيير والتحول:** يحتاج الوصول إلى الوحدة إلى قوة التغيير والتحول التي تعبئ أكبر قدر مما يكمن فينا من فكر وعطاء وخصوصية وقوى دافعة اجتماعية، مثل: **حركة قومية جديدة؛** هي الأكثر ترشيحاً للقيام بالدور المطلوب في خلق "الدولة – النموذج" في قطر مركزي بعينه أو في تجمع إقليمي[3]؛

ث- **المشروع الحضاري القومي العربي:** هناك مطالب ستة دار حولها النضال العربي منذ القرن التاسع عشر، هي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني القومي، والتجدد الحضاري[4]...

ختامًا،

يختلف هذا المشهد اختلافاً جوهرياً عن سابقيه؛ فهو **لا يقف عند حد التصدي لمخاطر تهدد الدولة القطرية ومشروعها الذي تتمسك به النخب الحاكمة، وإنما يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة،** كما **يشترط بلورة فكر عربي حول ماهية دولة الوحدة**

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 504.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 504.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 505. وفي موضع آخر تشير هذه الدراسة إلى دور ما أطلق عليه "جماعة المثقفين"؛ فهؤلاء يمكنهم تهيئة الجو للتغيير عن طريق كتاباتهم الأدبية الثورية الهادفة (الأدب الثوري) (حسيب وآخرون (1988): 511).

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 509-510.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

وفلسفتها في شكل مشروع نهضوي قومي يضع هذا الوطن في موقعه المناسب على خريطة عالم يمر بمرحلة تغيير من أعنف المراحل التي شهدها تاريخ البشرية وأسرعها وتيرة[1].

- القسم الرابع: جسور مع المستقبل- حوار حول أدوات التفكير والتدبير من أجل التغيير:

"يتألف هذا القسم من الفصل التاسع فقط، وهو أقل الأقسام حجمًا؛ فهو عبارة عن (32) صفحة فقط؛ يشكل نحو 6% فقط من حجم الدراسة. وقد تضمن أربعة مواضيع رئيسة، هي: **تساؤلات مشروعة، ومراجعة، ودروس التجربة**، وينتهي بالسؤال المفتوح للدراسة، الذي جاء برسم الخاتمة، بعنوان: **ماذا بعد؟**

في بحث كهذا، يُجنح إلى الاستطلاع والتلمس لخطوات في المستقبل، لا بد من نقطة ينتقل بها العمل من **العقل إلى الوعي**، ومن **التفكير إلى التدبير**، ومن **التنظير إلى التطبيق**. ولكن هذا لا يعني أن يتوقف الأول ليتحرك الثاني، بل لا بد من بدايات للأخير تستفز في الأول طاقات جديدة تنقله من التحليق في آفاق الخيال إلى مرحلة بلورة الآمال.

وفي ختام دراسة عميقة ومعمقة كهذه الدراسة، تأتي رزمة **التساؤلات المشروعة**، للتعبير عما ينتاب الباحث، أي باحث، من تساؤلات تبقى "تعشعش" في رأسه عندما يغادر بحثه، كالتساؤلات حول المنهجية المتبعة في الدراسة، ومدى قبول نتائجها...

إن هذه التساؤلات، بمثابة التحدي الذي قادنا لإجراء هذه المراجعة، التي تحمل في ثناياها تسليط الضوء على تجربة بحثية رائدة تضع الأجيال التالية أمام مسؤولياتها تجاه أمتها العريقة، وقد تشتتت قواها وتبعثرت، ونهبت خيراتها، وتهاوت كرامة أبنائها...

أما **المراجعة**، فقد جاءت كتعبير عن إعادة إجمال لما ورد في أقسام هذه الدراسة وفصولها، فتم استعراض كل من: 1) **أبعاد العمل الاستشرافي** كما ورد في الأقسام الثلاثة، مثل: مفهوم الاستشراف

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 516.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ووضعه في موقع المناسب من الدراسات التي تعنى بأمور المستقبل. 2) في مواجهة العالم الخارجي. 3) في مواجهة النفس. 4) في مواجهة المستقبل[1].

وأما "**دروس التجربة**"، فيناقش الفريق فائدة الاستشراف، وضرورته، وإعادة قراءة الماضي، وأهمية الحوار بين المفكرين، وضرورة النظرة الشمولية، وتفهم الزمن النسبي، ودور النمذجة، واختيار المشاهد[2]...

ماذا بعد؟

تحت هذا السؤال/التساؤل، تستشهد الدراسة ببيتين للشاعر التونسي "أبو القاسم الشابي": إذا الشعب يوما أراد..... وتضعنا الدراسة أمام حقيقتين، يعدّ الوعي بهما والإجماع عليهما هو شرط ضروري لتغيير الوضع القائم على ما هو أفضل، وهما[3]:

- **الحقيقة الأولى:** إن الوضع العربي القائم هو وضع مترد للغاية، ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ حصلت الدولة القطرية على استقلالها؛
- **الحقيقة الثانية:** إن هناك إمكانات واقعية لتغيير هذا الوضع إلى ما هو أفضل قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ، خلال العقود الثلاثة المقبلة.

ولا يمكننا المغادرة قبل أن نعيد توجيه نداء فريق العمل لهذه الدراسة، القائل[4]:

نداء، إلى طلائع وضمائر القوى الحية من كل الأقطار العربية وبجميع المشارب الايديولوجية، لكي تتواصل (هذه القوى) وتتحاور لصياغة المشروع الحضاري

(1) حسيب وآخرون (1988)، ص: 524-543.

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 543-550.

(3) حسيب وآخرون (1988)، ص: 551.

(4) حسيب وآخرون (1988)، ص: 552-553.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

العربي الأكبر والأهم، ثم لكي تخطط وتعمل على تنفيذه. تلك هي مسؤوليتها المقدسة من أجل بقاء الأمة، ومن أجل مستقبل أفضل لها ولأبنائها وأحفادها. فإذا أرادت فلا بد أن يستجيب القدر.

بمثابة اعتراف

هناك شعوران انتاباني وأنا "أحوم" حول هذه الدراسة، التي أجريت قبل أربعة عقود:

- ✓ أما **الشعور الأول**، فقد كان نابعًا من سؤال ألحّ عليّ كثيرًا، وأنا أحضر للشروع في القراءة والتحليل، وهو: ما هي الفائدة المجنية من "اجترار" ماضٍ جرى وانتهى منذ أربعة عقود؟؛
- ✓ وأما **الشعور الثاني**، فقد انتابني بعد هذه القراءة الجادة، القائل: إن هذه الدراسة كنز فكريّ ومعرفيّ ومنهجيّ- بحثيّ لا بد للمثقف العربي من الاطلاع عليه ومعرفة مكنوناته، ومناقشتها والتوقف عندها بقراءة معمقة، ليغترف منها ما يتفق مع حاجته الفكرية والعقدية، أو ليجد فيها نواقص لا بد من إعادة النظر واستكمالها حسب الأصول.

وأما القناعة المطلقة، التي تحولت عندي إلى أيديولوجيا، فهي أنني أتفق مع الهنداوي والآخرون (2017) بقولهم: إن استشراف المستقبل والاستعداد للمتغيّرات المحتملة في السنوات القادمة، بما فيها من تطورات، ليسا عملين تكميليين للحكومات بل هما من أهم الأساسيات، لأنَّ الحكومات غير المستعدة للمستقبل ستهدر بلا شك سنوات شعوبها وثرواتهم ومستقبلهم[1].

ولعله من المهم أن نضيف إلى المشاهد أعلاه، وإلى القسم الرابع من هذه الدراسة "جسور مع المستقبل"، ما قام به الباحث "**رياض العيسمي**" عندما سعى إلى استشراف مستقبل الولايات المتحدة في المنطقة، من خلال البحث التاريخي المعلوماتي، معتمدًا على التراكم الكمي والنوعي للمعلومات والأحداث

(1) الهنداوي وآخرون (2017)، ص: 18.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

عبر المراحل الزمنية المختلفة وطريقة تحليليها، فجاء بخمس فرضيات، من أجل الإجابة على سؤال البحث الرئيس، وهو: **سيكون القرن الحادي والعشرون أمريكيًّا؟**[1].

- **نتائج واستنتاجات**

تميّزت هذه الدراسة بأنها من الدراسات العربيّة التي جعلت العقل العربي ينطلق تفكيرًا وإبداعًا في الاتجاهات كافة، وقد فتحت الآفاق أمام الباحثين والعلماء العرب من أقطار الأمة المختلفة للتفكير الحرّ؛ بلا قيود أيديولوجية أو سياسية مما تفرضه أنظمة الحكم (العربية) عادة على المثقفين، لجعل أقلامهم تصب في صالح كرسي الحاكم بغض النظر عن الثمن الذي يدفعه الشعب أو تدفعه الأمة.

أما الدراسة، قيد التحليل، فقد تمكنت من جمع شتات علماء الأمة المختصين في مختلف التخصصات الدقيقة التي اجتمعت فيما بينها، وتكاملت، من أجل استشراف مستقبل الأمة وأجيالها خلال ثلاثة عقود بين عاميّ 1988 و2015. ومن أجل جعل الاستشراف ثقافة بمستوى متقدم لدى المثقف العربي، وإن كانت أقرب على المختصين الذين يتابعون المشاهد السياسية والجيوسياسية والجيوستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، ويتتبعون تحولاتها على المدى البعيد. وقد تكرّست في الفكر العربي أهمية الاستشراف بما ينطوي عليه من إصدار النبوءات وإجرائها، والتخطيط للمستقبل وصولًا إلى الهدف الاستراتيجي الكامن في القدرة العالية على التحليل المستقبلي –الاستشرافي.

يكمن جوهر هذه الدراسة في استعراض ومناقشة وتحليل ثلاثة مشاهد مختلفة (يمكن وصفها بسيناريوهات)، لكل مشهد منها مطالبه وأسسه التي يتكئ عليها وملامحه الخاصة به، التي تمنحه هويته الخاصة، وبالتالي نتائجه المتوقعة التي تجنيها الأمة في موسم الحصاد الموعود في عام 2015م؛ العام الذي انقضى قبل سبع سنوات من الآن.

(1) العيسمي (2022)، ص: 364.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمى للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

مآخذ على الدراسة

يؤخذ على هذه الدراسة نواقصها الكبرى، مثل:

1) **عجزها عن مقاربة تنبئ عن انتهاء الحرب الباردة،** وفرط عقد الاتحاد السوفياتي، الذي أصرت الدراسة على استمرار وجوده على مدى فترة الاستشراف حتى عام 2015م، رغم أن هناك بوادر بدأت تلوح في الأفق بتراجع هيبة الاتحاد السوفياتي وحضوره على الساحة الدولية، منذ انطلاق البيروسترويكا عام 1985م، على يد غورباتشوف الذي قاد الاتحاد إلى التفكك والاندثار؛

2) كما أن الدراسة **لم تتوقف عند الصراع العراقي الإيراني، كصراع بين أمتين**[(1)]، وإنما استمرت في وصف ما جرى في إيران ما بعد الشاه بـ "الثورة الإسلامية"، وما يعنيه هذا المفهوم من أن العراق يكون في خانة "المتهم" بمقاومة هذه الثورة!. كما أنها ترى "احتمال أن تقع على عاتق المجموعة الخليجية أعباء إضافية كبيرة إثر تسوية الحرب العراقية–الإيرانية"[(2)]؛

3) **لم تتوقف الدراسة لاستشراف ما بعد الانتصار العراقي على إيران،** والذي عاصرته وأشارت إليه بوضوح؛

4) كما أن الدراسة **لم تتوقف عند الانتفاضة الفلسطينية** ونتائجها على المدى البعيد كجزء من الاستشراف...

- التوصيات

يوصي المراجِع بالآتي:

1) **جعل هذه الدراسة أساسًا لدراسات قادمة للمستقبلات،** أكثر تفصيلًا وتخصصية؛

(1) سوى ما تشير له الدراسة في هذا التقرير بالقول: "تداعيات بديلة للصراع العراقي (العربي)–الإيراني (حسيب وآخرون (1988): 227).

(2) حسيب وآخرون (1988)، ص: 362.

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

2) لعله من المفيد للغاية **إنشاء موقع إلكتروني من قبل المعهد العالمي للتجديد العربي تحت عنوان "دراسات المستقبلات"**، تشرف عليه وحدة دراسة المستقبلات في المعهد[1]؛

3) هناك دعوة مفتوحة إلى ضرورة تخصيص أحد المؤتمرات القادمة للمعهد العالمي للتجديد العربي **للبحث واستشراف مستقبلات الوطن العربي في العام 2050.**

المصادر والمراجع

1-الكتب:

- حسيب وآخرون: "مستقبل الأمة العربية – التحديات والخيارات – التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- الرمضاني، مازن: "دورة التجديد العربي لدراسات المستقبلات: نظرياً وتطبيقياً"، غير منشور، المعهد العالمي للتجديد العربي. وحدة دراسات المستقبلات، 2021.
- زريق، قسطنطين: "نحن والمستقبل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة عبد الحميد شومان، ط2، 2017.
- عبد الحي، وليد: "مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.
- العيسمي، رياض: "الولايات المتحدة ومآلات الصراع على الشرق الأوسط: التنافس الجيواستراتيجي والنظام العالمي الجديد"، حقوق النشر للمؤلف، 2022.
- الكعبي، سليمان: "موسوعة استشراف المستقبل"، دبي: دار قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

(1) يمكن أن يكون هذا الموقع على غرار مشروع "مستقبلات الأمة" الذي يكرس جهده للمستقبليات الإسلامية، تحت شعار: مستقبَلات الأمة واحدة وإن كانت الطرق إليها متعددة؛ ويعني وحدة الأمة ومستقبَلاتها في إطار تنوّع مكوّناتها. يُنظر الرابط الآتي:

https://ummah-futures.net/ (accessed at 09/01/2024).

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- الهنداوي، أحمد، والحموري، صالح، والمعايطة، رولى: "استشراف المستقبل وصناعته: ما قبل التخطيط الاستراتيجي.... استعداد ذكي". دبي: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

2- مواقع إلكترونية

- https://www.un.org/ar/global-issues/population (accessed at 24/04/2022).
- https://ummah-futures.net/ (accessed at 09/01/2024).
- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/استشراف/ (accessed at 26/04/2022).